مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

الحماية القانونية الدولية للتغيرات المناخية

International Legal Protection Of Climate Change

م.د. منى عصري حمد

قسم القانون، كلية دجلة الجامعة

DR. MUNA ASREE HAMAD

munaasree@gmail.com

الملخص:

لحماية القانونية الدولية للتغيرات المناخية تشير إلى مجموعة من الاتفاقيات والقوانين التي تهدف إلى معالجة تحديات التغير المناخي وحماية البيئة. في هذا السياق، يُعد اتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغير المناخ (UNFCCC) من أهم الأدوات القانونية حيث يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ودعم التكيف مع آثار التغير المناخي. هذا الاتفاق أسس لمبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، الذي يعني أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر في مواجهة التغير المناخي.

من جهة أخرى، يعتبر بروتوكول كيوتو خطوة مهمة نحو إلزام الدول

الصناعية بتقليل انبعاثاتها، حيث وضع أهدافاً قانونية لتقليص الغازات المسببة للاحتباس الحراري. على الرغم من انسحاب بعض الدول من البروتوكول، إلا أنه ساهم في تعزيز الوعي الدولي حول

الكلمات المفتاحية:

تغير المناخ، الحماية القانونية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس

ABSTRACT:

International legal protection of climate change refers to a set of agreements and laws that aim to address the challenges of climate change and protect the environment. In this context, the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) is one of the most important legal instruments, as it aims to reduce greenhouse gas emissions and support adaptation to the effects of climate change. This agreement established the principle of "common but differentiated responsibility", which means that developed countries bear greater responsibility for confronting climate change.

On the other hand, the Kyoto Protocol is considered an important step towards obligating industrialized countries to reduce their emissions, as it set legal targets for reducing greenhouse gases. Although some countries withdrew from the protocol, it contributed to raising international awareness about the need to confront climate change. The Paris Agreement, adopted in 2015, is the most prominent agreement seeking to limit the rise in global temperature. It aims to keep the increase in temperature below 1.5 degrees Celsius compared to pre-industrial levels, with a commitment to specific contributions from countries to reduce emissions. The agreement reflects international cooperation and emphasizes the need to support developing countries in confronting the effects of climate change. In recent years, there has

ISSN: 2222-6583

been a focus on linking human rights to climate change, as the international community has begun to recognize that climate change has negative impacts on human rights, such as the right to a healthy environment. Therefore, international courts and judicial bodies have been turned to hold governments and large companies accountable for contributing to environmental degradation. Cooperation between companies and civil society is strengthening within the framework of global governance, as initiatives are increasing to encourage companies to reduce their emissions through mechanisms such as emissions trading. In this context, activating the role of non-governmental organizations in pressuring governments is an important part of the legal challenges of climate. International legal protection of climate change seeks to create an effective legal framework that balances the development of countries and the protection of the
Keywords: climate change, legal protection, United Nations Framework Convention, Kyoto Protocol, Paris

المقدمة:

ان التغيرات المناخية تعد القضية الحاسمة في عصرنا الحالي والتحدي الذي يعيشه العالم، بالرغم من ظهور تلك التغيرات من ملايين السنين وعلى مدار التاريخ البيولوجي للكرة الأرضية، إلا أنها لم تكن بذلك الضرر الكارثي الآن.

حيث أصبحت الآن بمثابة ناقوس خطر يهدد الحياة البشرية على كوكب الأرض تحديداً منذ بداية الكثافة السكانية، والنشاط البشري الضار بالبيئة، والثورة الصناعية التي تعد من ضمن العوامل الأساسية في زيادة خطورتها .كما أكدت الأبحاث والدراسات العلمية في مختلف أنحاء العالم أن الظواهر الطبيعية التي تشهدها معظم دول العالم من زلازل فيضانات، وعواصف مدمرة وغيرها من الكوارث البيئية المختلفة سواء بشأن الزراعة، والصحة وغير ذلك يرجع سببها الأساسي في تغير المناخ.

ويعد تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في العصر الحديث، حيث يتسبب في تغيرات بيئية خطيرة تؤثر على النظام البيئي والحياة البشرية بشكل عام. ومع تزايد تأثيرات التغيرات المناخية على الصحة والاقتصاد والموارد الطبيعية، أصبحت الحاجة إلى الحماية القانونية الدولية أمراً ملحا لمواجهة هذه الظاهرة. تسعى المنظمات الدولية والدول إلى وضع أطر قانونية ملزمة تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتنظيم الأنشطة البشرية التي تساهم في تسريع هذه التغيرات. إن تفعيل الآليات القانونية والحفاظ على الالتزام الدولي من قبل الدول يعد خطوة أساسية لضمان مستقبل آمن ومستدام للأجيال القادمة، مما يجعل الحماية القانونية للتغيرات المناخية جزءاً لا يتجزأ من الأمن البيئي العالمي.

اهمية البحث:

١ – الاهتمام العالمي بقضية التغيرات المناخية والتطور السريع والمتلاحق في تغير المناخ والمخاطر التي تشكلها على حياة البشر.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

٢- التوجهات الإقليمية والمحلية للحد من المخاطر والاثار الناتجة عن التغير المناخي.

٣- أهمية توعية كافة أفراد المجتمع ومن بينهم الشباب الجامعي بقضية التغيرات المناخية وتوسيع القاعدة المعرفية والسلوكية لهم من خلال معرفة العوامل المؤدية للتغيرات المناخية وسبل الحد منها .

٤- بناء جيل من الشباب قادر على التعامل مع البيئة ومشكلاتها بأسلوب علمى سليم قائم على الوعي السليم

اهداف البحث:

تكمن اهداف البحث في كالاتي:

١. بيان مفهوم التغييرات المناخية والجهود المبذولة لمعالجتها .

٢. بيان موقف الدوله من التغير المناخي.

٣. توضيح الحمايه القانونية للمناخ في الاتفاقيات الدولية.

٤. بيان الاليات الفنية والتنفيذية لحماية المناخ.

٥. معرفة الواقع القانوني للاتفاقيات الدوليه.

مشكلة البحث:

تشير دراسة البيئة العالمية في السنوات الأخيرة إلى أن التغيرات المناخية غير المتوقعة تؤدي إلى استدامة النظام البيئي وتوازن المناخ العالمي. على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى كفاية الإطار القانوني الدولي في مواجهة هذه التحديات وحمايتها.

ومن هنا يكون التساؤل

١. إلى أي مدى تساهم الحماية القانونية الدولية في الحد من التغيرات المناخية؟

٢. هل توفر هذه القوانين أدوات فعالة لتحقيق العدالة المناخية وحماية البيئة؟

٣. هل هناك حاجة لتطوير الإطار القانوني الدولي لمواكبة التحديات المتزايدة للتغيرات المناخية؟

منهجية البحث:

اتبعنا نهج البحث التاريخي عبر استعراض وبيان مفهوم التغيرات المناخية عبر الحقب الزمنية المختلفة للوصول إلى ما استقر عليه المجتمع الدولي بشانها في الوقت الحالي. واتبع النهج التحليلي وذلك للوقوف على مختلف الجهود الدولية وفقًا لقواعد القانون الدولي وأبعادها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة

خطة البحث

تتضمن هيكلية البحث المبحثين حيث جاء في المبحث الأول: المفهوم الدولي للتغيرات المناخية أما في المبحث الثاني: حماية القانون المناخي في التوافقيات الدولية.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

(الفصل الاول) : : التوسع الدولي للتغيرات المناخية

لقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح التغير المناخي، ولكن دون الدخول في تفاصيل هذه التعاريف إلا أنه يمكن القول بأنه تم تعريف مصطلح التغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حيث عرفته بأنه "يتغير في المناخ يعزى مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط بشأن تغير المناخ البشري الذي يضي إلى التغير في الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظه بالإضافة إلى إلى التغير الطبيعي، على مدى التغيرات الزمنية

المطلب الاول : تعريف وأثار التغير المناخي

تعددت المصطلحات التي تعبر عن ظاهرة تغير المناخ الواردة في المؤلفات العلمية، إذ يطلق عليه بالاحتباس الحراري الاحترار العالمي، ارتفاع درجة حرارة الارض، كما أطلق عليه أيضا الصوبة الحرارية، الدفء العالمي أو مفعول الدفيئة، و لقبه عالم المحيطات والجيولوجي الدكتور كولن سمر هايس) بـــ " الكارثة الزاحفة".

يشير تغير المناخ من الناحية العلمية أو كما أطلق عليه من طرف الفريق العامل التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "احترار النظام المناخي" إلى الزيادات في متوسط درجات حرارة الهواء والمحيطات وذوبان الجليد والثلج على نطاق واسع، وارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر ، حيث أشار التقرير الذي أعده فريق الهيئة الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٧ إلى أن السنوات الماضية وتحديدا من عام ١٩٩٥ إلى غاية عام ٢٠٠٦ تعد من أشد السنوات حرارة بحسب سجل أجهزة قياس درجة الحرارة السطحية العالمية، ويزداد ارتفاع الحرارة في مناطق اليابسة أكثر منه في المحيطات، وأشار التقرير أن المحيطات تستوعب أكثر من ٨٠٪ من الحرارة المضافة إلى النظام المناخي.

من الناحية القانونية تم تعريف تغير المناخ، أثناء أعمال المؤتمر العالمي الاول للمناخ عام ١٩٧٩ والذي جاء فيه أن: "تغير المناخ يحدد الفرق بين القيم المتوسطة على المدى الطويل المعلمة مناخية أو إحصائية، حيث يتم أخذ المتوسط خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون عدة عقود".

أما مفهوم تغير المناخ وفق تعريف الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، ورد كما يلي: "هو مجموعة من التغيرات التي حدثت على النظام المناخي الناتج عن ظواهر كونية وأنشطة بشرية تؤثر سلبا على النظم البيئية والطبيعية وتتسبب في حدوث الكوارث الطبيعي

وبالرجوع إلى الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٢ والتي تعد المرجع القانوني الاول لكل ما يتعلق بحماية المناخ على الصعيد الدولي، نجد أن المادة الاولى منها المخصصة للتعريفات لم تعرف المناخ لكنها عرفت النظام المناخي بأنه " عمليات الغلاف الجوي ٦ والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الارضي وتفاعلاتها "وورد تعريف تغير المناخ في الفقرة الثانية كما يلي: " يعزى بتغير المناخ بصورة

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالاضافة إلى تقلب المناخ الطبيعي على مدى فترات زمنية متباينة " ، وعلى ذلك ميزت الاتفاقية بين تغير المناخ الناتج عن أسباب طبيعية، والتغير الناتج عن النشاط البشري الذي يغير من تكوين الغلاف الجوي.

ثانيا – اثار التغيرات المناخية

اصبحت الان الاثار الخطيرة للتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة على سطح الارض نتيجة الاحترار المناخي على المعدلات الطبيعية، حقيقة بارزة وتتجلى خصوصا في : ٠

– الاضرار بالنظام البيئي الكلي في الكوكب وذلك من خلال التسبب في الاختلالات المناخية وازدياد عدد وحدة الظواهر المناخية المتطرفة كالاعاصير المدمرة والعواصف والفيضانات وفترات الجفاف المطولة وحرائق الغابات.

ارتفاع مستويات البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الجليد بالمناطق القطبية وزيادة حموضتها مما يحد من قدرتها على إنتاج الاكسجين وتخزين ثاني أكسيد الكربون وبالتالي الزيادة في درجات حرارة الكوكب.

تأثر المجتمعات البشرية نتيجة التغيرات المناخية بتسببها في تضرر المنشآت القاعدية وتناقص الانتاج الفلاحي ومختلف الخدمات التي يستفيد منها الانسان من الطبيعة.

تأجج الصراعات والنزاعات المسلحة في الدول الأقل نموا نتيجة ازدياد الفقر بفعل تناقص المحاصيل الزراعية والتصحر وشح الموارد المائية والنزوح المناخي وهو ما قد يؤدي كذلك إلى تأجيج النزاعات المسلحة الدولية ما يهدد السلم والامن الدوليين.

– تكلفة التكيف مع التغيرات المناخية والتصدي لا اثارها ترهق ميزانيات الدول لاسيما الفقيرة منها وتضعف سياساتها الاجتماعية ما يؤثر مباشرة على الطبقات الاجتماعية الهشة الاكثر عرضة لا اثار التغيرات المناخية سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني.

تعتبر الاضرار التي تلحقها التغيرات المناخية بالسكان من جهة ومن جهة أخرى، سياسات الدول في التصدي لهذه التغيرات والتأقلم مع آثارها أهم الدوافع التي تؤسس للمنازعات المناخية المرفوعة أمام الجهات القضائية في مختلف الدول.

المطلب الثاني : موقف الدولة من تغير المناخ أولاً – المعاهدات والمواثيق الدولية

منظمة الأمم المتحدة في تأسيس قانوني للتصدي لظاهرة تغير المناخ على المستوى الدولي. كاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس كما هو الحال في تحقيق الاستجابة لظاهرة تغير المناخ من خلال المكاتب والهيئات التابعة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر

ISSN: 2222-6583

الكوارث والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات). المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها.

أ: اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ:

تهدف اتفاقية إطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إلى تثبيت مستوى تركيز الغازات الدفيئة عند درجة معينة، بما يحول دون التدخل البشري في النظام المناخي. كما أن النظام الدولي يعتمد على بعض القواعد الصريحة والضمنية للحد من مستويات الانبعاث التي تصبح أساسًا له. وتكون أهم تلك القواعد مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات المرتبطة بها "، و" مبدأ الحيطة" الذي يؤثر على الدول بموجبه بمسؤولية احتباس العوامل المسببة لتغير المناخ ومنعها أو التخفيف منها ومن آثارها الضارة "حتى في ظل غياب تام للتأثير العلمي الكامل

لهذه الظاهرة.

توفر اتفاقية إطار الأمم المتحدة للدول الأعضاء البيانات الكاملة للدوريات التي تتحملها، وذلك بموجب اعتبار عام ١٩٩٠ أساسًا لثلاثة جداول حول مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد تضمنت هذه الجداول تعديلات على المبادئ الواردة في الاتفاقية الإطارية في عام ١٩٩٧ في بروتوكول كيوتو لكي تصبح اتفاقية قانونية مقيدة، إلى جانب التركيز على مسألة الحد من الانبعاثات. وتسعى هذه الجداول الإطارية أيضًا إلى دعم الدول لتنفيذ نموًا وصندوق التكيف ...

تقدم الأمم المتحدة صفوفها للمشاركة العالمية لمكافحة تغير المناخ لإنقاذ كوكب الأرض، حيث تم إصدارها في عام ١٩٩٠ بعقد رسمي مناسب لاتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ من خلال اللجنة الحكومية للمفاوضات. وفي عام ١٩٩١، عقدت اللجنة اجتماعاتها الأولى لدراسة هذه القضية، ولكن واجهتها عدة تحديات أساسية، وأهمها:

١. عدم اليقين الكامل بشأن نتائج الدراسات العلمية المتعلقة بتأثير غازات الدفيئة على المناخ العالمي.

٢. المخاطر الاقتصادية المتعلقة بالتكلفة التي ستتحملها الإجراءات الدولية غير الضرورية في قطاع الصناعة للحد من الانبعاثات

٣. نقص الوعي والاهتمام الكافي من قبل الرأي العام العالمي في ذلك الوقت بهذه القضية.

ومع مطالبات العديد من الدول النامية، التي أبدت استعدادها للانضمام إلى الاتفاقية، بتوفير الموارد اللازمة لدعم انتقال التكنولوجيا ، بما يساهم في تخفيف الأعباء المرتبطة بالاتفاق، تم في عام ١٩٩٢ ، خلال قمة الأرض" ، إقرار اتفاقية الأمم المتحدةالإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى في مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ. اليوم، تتمتع هذه الاتفاقية بعضوية شبه عالمية، حيث صادقت ١٩٧ دولة عليها وأصبحت طرفا فيها. يهدف الاتفاق إلى منع التدخل البشري "الخطير" في النظام المناخي. تم

ISSN: 2222-6583

تعزيز هذه الاتفاقية وتحديثها من خلال عدة اتفاقيات لاحقة، بما في ذلك بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ واتفاقية باريس لعام ٢٠١٥.٠

في إطار هذه الاتفاقية، اتفقت الأمم المتحدة على ضرورة تثبيت مستويات تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي بهدف منع التأثيرات الخطيرة الناجمة عن الموقعة في اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ لاعتماد برنامج عمل لتنفيذ التزامات باريس. ويعتمد تنفيذ هذه الالتزامات على عنصر بالغ الأهمية، وهو بناء الثقة بين جميع الدول المشاركة.)

ب بروتوكول كيوتو

دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٥م والذي تضمن قواعد أساسية تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف الذي عقد عام ٢٠٠١م في بون – مراكش. تلتزم الدول المتقدمة بموجبه بخفض المستوى الإجمالي لانبعاثاتها من الغازات الدفينة بنسبة ٥% على الأقل بحيث تصبح ما دون المستويات المسجلة في عام ١٩٩٠ م وذلك خلال فترة الالتزام الممتدة ما بين الأعوام ٢٠٠٨ م – ٢٠١٢م. في هذا السياق تعد الولايات المتحدة المساهم الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة انبعاث تقدر ٢٥% من نسبة الانبعاث العالمية

الأنشطة البشرية على النظام المناخي. واليوم، يشارك ١٩٧ دولة كأطراف في هذه الاتفاقية. ومنذ دخولها حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤، يُعقد سنوياً مؤتمر شامل يُسمى "مؤتمر الأطراف

" (COP) ، حيث يجتمع جميع الأطراف الموقعة لمناقشة الخطوات المستقبلية للعمل المناخي. حتى الآن، تم انعقاد ٢٤ مؤتمراً ، وكان آخرها "مؤتمر الأطراف ٢٤"، الذي يعد حدثا بالغ الأهمية في قضية تغير المناخ. يمثل هذا المؤتمر الموعد النهائي الذي اتفق عليه الأطراف

فنجد أن بروتوكول كيوتو يمكن الأطراف من خفض الانبعاثات من خلال وضع ثلاث آليات مرنة وهي: "آليات التنمية النظيفة"، و"آلية التنفيذ المشترك" ، و "آلية تبادل شهادات خفض الانبعاثات وبخاصة أنه في الوقت الحاضر العديد من الشكوك إزاء قدرة المجتمع الدولي إلى التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم لكي يحل محل بروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢م، حيث أن الإخفاق في ذلك قد يؤدي إلى نشوء المزيد من التشرذم في الإطار الدولي المعني بإدارة ظاهرة تغير المناخ .

من الناحية القانونية، يلزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدمة بتحقيق أهداف محددة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والحد منها، على أن يتم التخفيض الجماعي بنسبة لا تقل عن ٥٪ مقارنة بمستويات الانبعاثات في عام ١٩٩٠. وقد تم تحديد فترات التزام متفاوتة، حيث كانت الفترة الأولى تبدأ في عام ٢٠٠٨ وتنتهي في عام ٢٠١٢. أما الفترة الثانية فبدأت في ١ يناير ٢٠١٣ ومن المقرر أن تنتهي في عام ٢٠٢٠.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

تحدد البروتوكول أيضاً الغازات التي يشملها هذا الخفض، وهي ستة غازات رئيسية : ثاني أكسيد الكربون (CO2)، أكسيد النيتروز (NO)، المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFCS)، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFCS)، وسادس فلوريد الكبريت (SF6). كما تم تحديد نسب خفض هذه الغازات بطرق مختلفة بين الدول، حيث تختلف الالتزامات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ج: اتفاقية باريس

لقد احتضنت فرنسا مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين للتغير المناخي في ضاحية باريس الشمالية لوبورجيه على مدى أسبوعين (٣٠) تشرين الثاني / ديسمبر (٢٠١٥م). وانتهت أعمال هذا المؤتمر بتبني وثيقة عرفت باتفاق باريس الذي وصف بـــ "التاريخي" وبـــ "غير المسبوق".

تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرار الأرض وإبقائها دون درجتين مئويتين" ، قياساً على عصر ما قبل الثورة الصناعية وبـــ "متابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند ١.٥ درجة مئوية". وهذا يفرض تقليصاً شديداً لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات. وتؤكد عدة دول، وخصوصا الواقعة على جزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر، إنها ستصبح في خطر في حال تجاوز ارتفاع حرارة الأرض ١.٥ درجة مئوية.

يتضمن اتفاق باريس عدداً من الالتزامات التي يتعين على الدول الموقعة الالتزام بها بهدف مواجهة تحديات تغير المناخ، ومن أبرز هذه الالتزامات:

١. الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية: يجب أن تسعى الدول للحد من الزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية مع بذل الجهود المستمرة للحد من الزيادة إلى ١.٥ درجة مئوية.

٢. زيادة التمويل للعمل المناخي تشمل الالتزامات زيادة التمويل لدعم العمل المناخي، بما في ذلك الهدف السنوي الذي يتمثل في تقديم ١٠٠ مليار دولار من الدول المانحة إلى البلدان منخفضة الدخل لمساعدتها في تنفيذ مشاريع التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٣. وضع خطط العمل الوطنية : يتعين على الدول وضع خطط عمل وطنية للمناخ بحلول عام ٢٠٢٠ ، تشمل تحديد أهداف العمل المناخي التي تلتزم الدول بتحقيقها على المستوى المحلي.

٤. حماية النظم البيئية: يشمل الالتزام حماية النظم الإيكولوجية الهامة، مثل الغابات التي تعمل على امتصاص غازات الاحتباس الحراري للمساهمة في التخفيف من آثار التغيرات المناخية.

ISSN: 2222-6583

٥. تعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي: يتعين على الدول تعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية وتقليل تعرضه للآثار السلبية لهذه التغيرات.

٦. تنفيذ برنامج العمل: يجب إتمام برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في عام ٢٠١٨، بهدف ضمان تنفيذ الالتزامات المقررة ضمن الاتفاق بشكل فعال.

تسعى هذه الالتزامات إلى تحقيق الأهداف العالمية للمناخ، وتحقيق التوازن بين الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز قدرة البلدان على التكيف مع التغيرات المناخية.

ثانيا – المؤتمرات الدولية

نظمت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات إيماناً منها بأنه لا يمكن معالجة أسباب وتأثيرات تغير المناخ العالمي بشكل فعال إلا من خلال جهد دولي متضافر ، وتتمثل أبرز المؤتمرات والاجتماعات على النحو التالي:

(١) مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في بوزنان بولندا، في الفترة من ١ إلى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨، كان بمثابة خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ. خلال هذا المؤتمر، تم التركيز على ضرورة تعزيز الفهم المشترك بين الدول حول "رؤية مشتركة" لنظام جديد يتعامل مع التحديات المناخية. وقد تمت مناقشة عدة قضايا مهمة من بينها تعزيز الالتزام الدولي للحد من الانبعاثات، لا سيما تلك الناتجة عن إزالة الغابات. كما تم التأكيد على أهمية نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية لتسهيل التكيف مع تأثيرات تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تم تناول موضوع التكيف مع آثار التغير المناخي، حيث تم مناقشة إنشاء صندوق للتكيف لدعم البلدان الأكثر تأثراً. وتم أيضاً اعتماد وثيقة التوافق التي تتعلق بالرؤية المشتركة للتعاون طويل المدى في إطار الاتفاقية الدولية، مما يعكس التزام الدول بتعزيز التعاون والتنسيق من أجل التصدي للتحديات المناخية بشكل مشترك ومستدام ...

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩ في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك كان يهدف بشكل رئيسي إلى حشد وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق طموح يتسم بالإنصاف والفعالية في مؤتمر "كوبنهاجن" الذي كان من المقرر عقده في نهاية العام. في هذا المؤتمر، تم التركيز على أهمية تسريع الجهود الدولية لإيجاد حلول شاملة وفعّالة للتغير المناخي. كما تم تنظيم "أسبوع "المناخ" خلال الفترة من ٢ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩، الذي شهد مشاركة واسعة من قبل مختلف الجهات الفاعلة مثل المنظمات غير الحكومية والشركات والحكومات، بالإضافة إلى مشاركة فنانين وأكاديميين. كان الهدف من هذا الأسبوع هو زيادة الوعي العام حول أزمة تغير المناخ وتحفيز العمل الفعلي نحو التوصل إلى اتفاق عالمي ملزم حول هذا الموضوع .

ISSN: 2222-6583

(٣) مؤتمر كوبنهاجن للمناخ، الذي عقد تحت رعايه الامم المتحدة في الفترة بين ٧ و ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩ ، جمع ممثلين من ١٩٢ دولة في منطقة "بيلا سنتر" في وسط العاصمة الدنماركية. كان الهدف من هذا المؤتمر هو مناقشة موضوع تغير المناخ ووضع خريطة استراتيجية تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتي تنتج بشكل رئيسي عن احتراق الفحم الحجري والنفط والغاز. تم التركيز على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للحد من هذه الانبعاثات وحماية النظام المناخي من التأثيرات السلبية. كما كان المؤتمر يهدف إلى إقرار آلية جديدة للدول، تمهيداً لدخولها حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٣ ، مع نهاية سريان المرحلة الأولى من التزامات بروتوكول كيوتو. وقد اعتبر مؤتمر كوبنهاجن نقطة تحول حاسمة في جهود المجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ، حيث كان يسعى إلى وضع أساس قانوني وعملي للتعاون الدولي في هذا المجال.

(٤) مؤتمر "كانكون" بشأن التغير المناخي الذي عقد في المكسيك خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر ٢٠١٠، جاء بعد إخفاق قمة كوبنهاجن للمناخ في التوصل إلى اتفاقية ملزمة لمكافحة تغير المناخ. شارك في المؤتمر حوالي ١٩٣ دولة، بالإضافة إلى ما يقارب ١٥ ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة، والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والإعلاميين اختتمت محادثات المؤتمر باعتماد حزمة من القرارات التي تهدف إلى مساعدة الدول في التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاثات، وهو ما وصفه كبار المسؤولين الأمميين بـــ "نصر في معركة ضد أحد أبرز تحديات العصر".

أطلق على هذه الحزمة من القرارات اسم "اتفاق كا نكون"،

والتي تضمنت تعهدات بإضفاء طابع رسمي على الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها. كما تم اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات في جميع أنحاء العالم، بما يساهم في الحد من ٠ التأثيرات السلبية لتغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية.

(٥) تضمنت محادثات مؤتمر كانكون بشأن التغير المناخي ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند حد درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية

وذلك للحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ. كما تم الاتفاق على إنشاء صندوق تمويل المناخ على المدى الطويل، والذي يُعرف بالصندوق الأخضر، بهدف دعم البلدان النامية. يهدف هذا الصندوق إلى تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ ومواجهتها . كما جاء ضمن الاتفاق تعزيز الوصول إلى أحدث التقنيات، بالإضافة إلى توفير التمويل الدولي للمشاريع والمبادرات التي تقوم بها الدول لخفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة. وقد تم التركيز أيضاً على تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا، مما يساعد الدول على تسريع جهودها في التكيف مع تغير المناخ وحماية السكان المعرضين للخطر .

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

(٦) مؤتمر دروبان للمناخ، الذي انعقد في مدينة دروبان بجنوب إفريقيا في ديسمبر ٢٠١١، جمع ممثلين من ١٩٤ دولة تحت رعاية الأمم المتحدة. في إطار هذا المؤتمر، وافقت الدول الأطراف على توسيع نطاق الجهود المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ ، مع اتخاذ خطوة هامة تتمثل في إنشاء فترة التزام ثانية ضمن البروتوكول. كما تم الاتفاق على توفير حوافز إضافية للاستثمارات الجديدة في التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لمكافحة تغير المناخ. كان هذا المؤتمر بمثابة خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الدولي في التصدي للتحديات المناخية، مع التركيز على توفير الدعم اللازم للدول في مجال التكنولوجيا والابتكار لمواجهة آثار تغير المناخ .

تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (١٩٩٢م) مجموعة من المبادئ والتعهدات، لكنها تفتقر إلى الالتزامات الإلزامية المحددة، ولذلك تم إلحاق بروتوكول بالاتفاقية يتضمن التزامات أكثر تحديداً وإلزامية. وبحلول عام ١٩٩٥م، بدأت البلدان في إجراء مفاوضات لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وفي عام ١٩٩٧م، وقع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥م بعد استكمال الشرطين الأساسيين: أولاً ، تصديق ٥٥ دولة على البروتوكول، وثانياً، أن تمثل هذه الدول المتقدمة نسبة ٥٥٪ من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. في الوقت الحالي يضم بروتوكول كيوتو ١٩٢ طرفًا (أي دولة، بينما تضم اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ١٩٧ طرفًا كما تم الإشارة إليه سابقا ...

رابعا : مؤتمر القمة المعني بالمناخ ٢٠١٩ :-

عقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ م لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني كان من بين اهتمامات القمة المتعددة معضلة المناخ، حيث ركزت على القطاعات الرئيسة التي بإمكانها أن تحدث الفرق كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة، والمدن والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخي.

وفيما يلي بعض الإنجازات الملحوظة الناتجة عن المؤتمرات الدورية التي تعقدها الأمم المتحدة حتى الآن، وذلك على النحو التالي:

تمكن ما لا يقل عن ٥٧ بلدا من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى المستويات المطلوبة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

هناك ما لا يقل عن ٥١ مبادرة "تسعيرة للكربون" تفرض رسوماً على طن انبعاث، على أولئك الذين تصدر عنهم غازات ثاني أكسيد الكربون.

في عام ٢٠١٥ م ، التزمت ١٨ دولة مرتفعة الدخل بالتبرع بـــ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً من أجل العمل المناخي في البلدان النامية، وحتى الآن، تم توفير أكثر من ٧٠ مليار دولار.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

(الفصل الثاني) : لحمايه القانونية للمناخ في الاتفاقيات الدولية

تعتبر الحماية القانونية للمناخ جزءاً مهما من الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة. وقد ظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة في ضوء التحديات البيئية المتزايدة التي تواجهها كوكب الأرض

المطلب الاول : لحمايه القانونية للمناخ في الاتفاقيات الدولية

تعتبر الحماية القانونية للمناخ جزءاً مهما من الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة. وقد ظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة في ضوء التحديات البيئية المتزايدة التي تواجهها كوكب الأرض.

الاليات الفنية والتنفيذية لحمايه المناخ

من الأهداف التي سعت إليها الاتفاقيات الدولية المتصلة بالمناخ هو تخفيض درجات الحرارة، وللقيام بذلك وضعت الاتفاقيات والتشريعات القواعد التي تحقق الغاية النهائية من الاتفاقيات، وذلك بوضع الآليات التنفيذية للمحافظة على المناخ، وهذه الآليات تحدد ما يجب على الدول القيام به للتنفيذ الفعلي للاتفاقيات المتعلقة بحماية المناخ ، فقد أوجبت الاتفاقية الإطار لبلوغ الغاية من الاتفاقية أن يقوم أطراف الاتفاقية، بإبلاغ معلومات مفصلة بشأن السياسات والتدابير المشار إليها في الفقرة الفرعية في الاتفاقية (أ) بشأن الانبعاثات البشرية المصدر الناتجة من مصادر غازات الدفيئة وإزالة المصارف لهذه الانبعاثات البشرية المصدر من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة، التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠ ؛ كما نصت الاتفاقية على أن ينشأ بموجب الاتفاقية مؤتمر للأطراف بوصفة الهيئة العليا (٧/٢) ويكون للمؤتمر اتخاذ قرارات اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية، ولتحقيق الغاية المطلوبة يقوم المؤتمر بعدد من المهام كما أبانت عنها المادة السابعة من الاتفاقية ومنها النظر في التقارير المقدمة بانتظام عن تنفيذ الاتفاقية واعتماد هذه التقارير وتأمين نشرها و تقديم توصيات بشأن أية أمور تلزم التنفيذ الاتفاقية.) [١٧:٣٣، ١١/٤/٢٠٢٥] د. منى عصري: ما بالنسبة لاتفاقية باريس فقد جاءت بإجراءات تنفيذية محددة توصلت إليها الأطراف بعد مفاوضات شاقة استمرت فترة طويلة من الزمن، فقد اشتملت الاتفاقية على تحديد ما يجب القيام به للتنفيذ الفعلي للاتفاقية ، حيث حددت الاتفاقية النسبة الواجب بلوغها في درجة الحرارة للحفاظ على المناخ، وركزت الاتفاقية على ضرورة العمل على تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق التوازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها بواسطة إزالة البالوعات في النصف الثاني من القرن الحالي ، (م ٤ من التفاقية) ، لذلك تضمنت غاية الاتفاقية الأمنة هدفا في الإبقاء على الزيادة في متوسط درجة الحرارة الحارة العالمية تحت مستوى ٢ درجة، وبذل الجهود اللازمة

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

بحيث يكون الحد الأدنى من التخفيض ٣٣.١.٥ ومن الآليات التنفيذية مبدأ التكيف الذي أدرج في اتفاقية باريس بعرض الاستجابة العالمية الخطر تغيير المناخ ويقصد بالتكيف التأقلم مع المناخ من خلال توفير جميع الوسائل اللازمة، واتحاد كافة الاجراءات والتدابير التي تتماشي مع الوضع القائم أو المحتمل وينص الاتفاق على أن تقوم الأطراف المعنية بالتخطيط بتعزيز تعاونها وذلك من خلال تحويل الاموال (م) ٧/١٤)، ووضعت الاتفاقية وضعاً خاصاً بالنسبة للدول النامية حيث بينت الاتفاقية " أن البلدان النامية تضع احتياجات التكيف على المدى المتوسط والطويل مع تلقى البلدان الأقل نموا دعما . ٠

محدد لإعداد برامج التكيف وتنفيدها (/ //) ، الرمت الأطراف التي تقدم البلاغات الوطنية والتي تتصل بإزالة الغازات الدفيئة والسياسات المتخدة كما يشير إلى وسائل تنفيدية أخرى من ذلك ما نصت عليه المادة (٩) وهو التمويل المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وما يلزم الدول المتقدمة من تقديم مساعدات مالية للدول الأعضاء بقصد اتخاذ لتخفيف والتكيف لآثار تغير المناخ، ومن الآليات المستحدثة التنفيذ تعزيز التعاون بين الدول واعتمادها على آليات مستحدثة منها ألية وارسوا والتي تعني بمعالجة الخسائر والأضرار التي تترتب على تغير المناخ وأضداد نظام الإنذار المبكر، باعتبار أن ذلك عنصر هام لا يمكن الاستغناء عنه للأعاصير والرياح العالية لتخفيف الخسائر والأضرار والذي يعتمد وجود خبراء للتنبؤ للتحليل وقراءة البيانات وإعطاء معلومات لحالة مناخية. ٠

للتنفيذ الفني من قبل الدول فإن العراق قد وضع آليات تنفيذية نصبت عليها في التشريعات والقرارات المحلية، وهو ما سعى إليه لتحريك الأمور في أرض الواقع، حيث تتضمن هذه القوانين والإجراءات والتدابير التنفيذية منع أو تقيد الاستيراد أو استخدام المواد الضارة بطبقة الأوزون، ثم تمديد محددة في النظام، ثم الخروج للمواد الخاضعة للرقابة، وغير ذلك من الإجراءات والتدابير التي تهدف منها إلى المحافظة على طبقة الأوزون، ومن ثم القرارات التي تتضمنها أحكام القرار التنفيذي رقم (٠١) لسنة ١٩٩٩ بشأن التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والذي بين المواد المستنفدة للأوزون التي تحتوي على ذرة أو أكثر من الكلور أو البروم أو كليهما معاً وتبدأ بتفاعلات متسلسلة في طبقة السترانوا سفير جوي يؤدي إلى نفاد الأوزون (م١/١)، كما بين المواد الخاضعة للرقابة وهي المواد الكيماوية التي وردت في ملحقات برتوكول مونتريال وتعديلاته. وذكر المعدات اللازمة لإزالة طبقة الأوزون، وهي التي تحتوي أو تعمل بواسطة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، مثل البرادات أو الثلاجات وأجهزة إطفاء الحريق أو الواح ورقائق العزل والهاسوب وأجهزة تكييف الهواء بأنواعها بما في ذلك أجهزة تكييف السيارات.

إن منع التلوث وإلزام أصحاب المشاريع واتخاذ الإجراءات التي تمنع تسرب دخان الهواء والتي تتصدى لطبقة الأوزون، ليس من السهولة بمكان تحديد الكمية المسموح بها، إذ يثبت علميا أنه من العسير حماية

ISSN: 2222-6583

البيئة حماية مطلقة من أي كمية ولو يسير من الدخان الناجم عن الأنشطة البشرية، وبالتالي فلا يترك تقديراً للدخان المسموح به أو غير المسموح به للتقييم الشخصي أو الحد الأقصى للظن أو التخمين أو الاعتماد على حواس حينئذ، لذلك فإن المشرع قد فطنت إلى ذلك ولم يترك الأمر للتقدير الشخصي بسبب وضع معايير ومقاييس ومواصفات محددة لكميات المواد المسموح بها، في الجدول، كما صدر قراره المعتمدة لدى الوكالات والموارد العالية المتخصصة بالشأن البيئي م ٧ من القرار المذكور (كما حدد القرار درجات التلوث والاشتراطات في تطبيق مقايس مصدر التلوث، والتي ألزم بموجبها الوحدات التي تكون مصدرا للتلوث بتطبيق معايير مصدر التلوث والمبينة في جداول المرفق. ومن أجل أن يتم من القيام بالوحدات والمشروعات وتطبيق المواصفات والاشتراطات، ألزم قانون المشروعات – كما أبانت عنه المادة (١٢) من القانون المذكور – إجراء التحاليل والقياسات الدورية ورد في جدول المرفق، وفي حالة عدم تطابق نتيجة تحليل القياس المواصفات والمقاييس المحددة منح القانون المجلس التنفيذي في هذه الحالة السلطة في منح المشروع مهلة لمدة شهر لمعالجة الفاعل، وفي حالة عدم معالجة المشروع للموثوقيات أو إثبات من التحليل والقياس أن استمرار المشروع فيه خطر على البيئة يكون لرئيس المجلس إصدار السلطة قرار بوقف المشروع عن مزاولة النشاط إلى أن يتم اتخاذ إجراءات الكفالة الالتزام بهذه المقايس.)

وعلى ذلك، فإن ما يتوافق مع القوانين والقرارات سواء في حظر استخدام أو استيراد أو تصنيع الأجهزة أو المركبات أو المواد الكيميائية، أو القواعد المتعلقة بمعالجة الملوثات، كان الهدف منها الحفاظ على المناخ وتخفيفه والحد من الانبعاثات الكربونية التي تنفذ طبقة الأوزون، وبما يتفق مع متطلبات الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المناخ

المطلب الثاني : الواقع القانوني للاتفاقيات الدولية

لما كان التغير المناخي وما يصاحبه من آثار خطيرة على الحياة البشرية كما سبق بيانه، وسبب النشاط البشري في ممارسته للأنشطة المتعلقة بالزراعة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة، وبطريقة تؤدي إلى وجود غازات انبعاثات، لذلك فإن مما لا ريب فيه أن ضبط وتنظيم ممارسة الأنشطة المختلفة التي لها تأثير على المناخ أمر له أهميته الكبيرة؛ وذلك فيما يتعلق بخطر الانحباس الحراري أو التغير المناخي، ولن يأتي ذلك إلا من خلال القواعد القانونية التي تنظم عملية ممارسة الأنشطة المختلفة سواء كان ذلك في حظر أو تقيد استيراد أو تصدير أو تقيد استخدام المواد الكيميائية أو المعدات أو الأجهزة التي تكون خاضعة لطبقة الأوزون.

الواقع القانوني للاتفاقيات الدولية في العراق يتسم بتحديات عدة، على الرغم من أن العراق كان ولا يزال جزءاً من العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تهدف إلى تنظيم قضايا مثل حقوق الإنسان، والبيئة،

ISSN: 2222-6583

والتغير المناخي، وغيرها من المواضيع العالمية. ولتفهم الواقع القانوني لاستخدام هذه الاتفاقيات في العراق من المهم أن نأخذ في الاعتبار السياق القانوني والسياسي الذي يتداخل مع هذا الموضوع في العراق

العراق، كدولة ذات سيادة، يلتزم بعدد من الاتفاقيات الدولية التي يتم التوقيع عليها من قبل الحكومة العراقية والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ينص في المادة ٢٧ على أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يصادق عليها العراق تكون جزءًا من النظام القانوني المحلي بشرط ألا تتعارض مع أحكام الدستور. هذا يعني أن الاتفاقيات الدولية التي يصادق عليها العراق تصبح جزءًا من القوانين الوطنية بعد التصديق عليها من قبل البرلمان. ومع ذلك، يبقى التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات موضوعًا محط جدل. هناك تباين في تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع بسبب بعض التحديات التشريعية والتنفيذية.

والعملية التي يتم اقتراح تطبيق الاتفاقيات الدولية في العراق تتطلب عدة خطوات. على سبيل المثال، بعد أن يتم التفاوض على اتفاقية دولية وتوقيعها من قبل الحكومة، فإنها تحتاج إلى أن يتم التصديق عليها من قبل البرلمان العراقي لكي تصبح قانونًا ساريًا. ولكن لا يعني التصديق بالضرورة أن يتم تنفيذه بالكامل [١١/٤/٢٠٢٥ ،١٧:٣٥] د. منى عصري: قد يُناقش بعض التحديات في تطبيق هذه الاتفاقيات، مثل التأخير في التصديق، أو عدم وجودها قانونيًا بما يكفي لضمان تنفيذ بعض الالتزامات الواردة فيها. في بعض الأحيان، تكون هناك فوارق بين النصوص القانونية للأحكام الدولية والنظام القضائي المحلي الذي قد يعاني من قلة الموارد أو الضعف الإداري

العراق، كدولة ذات سيادة، يلتزم بعدد من الاتفاقيات الدولية التي يتم التوقيع عليها من قبل الحكومة العراقية والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ينص في المادة ٢٧ على أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق تصبح جزءًا من النظام القانوني المحلي بشرط ألا تتعارض مع أحكام الدستور. هذا يعني أن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق تصبح جزءًا من القوانين الوطنية بعد التصديق عليها من قبل البرلمان. ومع ذلك، يبقى التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات موضوعًا محط جدل. هناك تباين في تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع بسبب بعض التحديات التشريعية والتنفيذية.

والعملية التي يتم اقتراح تطبيق الاتفاقيات الدولية في العراق تتطلب عدة خطوات. على سبيل المثال، بعد أن يتم التفاوض على اتفاقية دولية وتوقيعها من قبل الحكومة، فإنها تحتاج إلى أن يتم التصديق عليها من قبل البرلمان العراقي لكي تصبح قانونًا ساريًا. ولكن لا يعني التصديق بالضرورة أن يتم تنفيذه بالكامل

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

قد يُناقش بعض التحديات في تطبيق هذه الاتفاقيات، مثل التصديق، أو عدم وجودها قانونياً بما يكفي لضمان تنفيذ بعض الالتزامات الواردة فيها. في بعض الأحيان، تكون هناك فوارق بين النصوص القانونية للأحكام الدولية والنظام القضائي المحلي الذي قد يعاني من قلة الموارد أو الضعف الإداري.

قد صادق العراق على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لكن، بالرغم من هذه المصادقات، يبقى تطبيق تلك [اتفاقيات في العراق صعباً بسبب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، قد يواجه العراق صعوبة في تطبيق بعض الالتزامات المتعلقة بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب الاعتماد الكبير على الصناعات النفطية، وعدم وجود تكنولوجيا كافية لمواجهة التغيرات المناخية. ثم، في حين أن العراق قد يصادق على هذه الاتفاقيات قد يظل تنفيذ هذه الالتزامات صعباً على أرض الواقع

يواجه العراق تحديات سياسية كبيرة تتعلق بتطبيق الاتفاقيات الدولية، حيث أن هذه الاتفاقيات طويلة الأمد قد لا تتوافق دائماً مع الأولويات الداخلية. على سبيل المثال، قد تجد الحكومة نفسها أمام ضغوط من أطراف سياسية مختلفة أو أزمات داخلية، مما يؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات الدولية.

إضافة إلى ذلك، يعتبر الوضع الاقتصادي أحد العوامل المعرقلة لتنفيذ بعض الاتفاقيات، خاصة تلك التي تتطلب استثمارات كبيرة أو تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي المحلي. كثيراً ما تتطلب الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة موارد ضخمة وهو ما قد يكون خارج قدرة العراق في بعض الأحيان في ظل موارد اقتصادية محتملة.)

ومن الناحية القانونية، على الرغم من أن العراق قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية، فإن النظام القضائي في العراق قد لا يكون مؤهلاً دائماً لاستخدام هذه الاتفاقيات بشكل كامل. يواجه النظام القضائي العراقي العديد من التحديات، مثل نقص التدريب للقضاة في مجال حقوق الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى أن هناك قلة في التشريعات المحلية التي تتماشى مع المتطلبات الدولية. علاوة على ذلك، فإن ضعف آليات المراقبة والمتابعة قد يؤدي إلى عدم التزام بعض الجهات بتطبيق المعايير الدولية في العراق. إذ قد يكون هناك تباين في فهم تطبيق الاتفاقيات الدولية بين مختلف الجهات الحكومية والأطراف السياسية.

الرقابة على التزامات العراق الدولي غالباً ما تكون من خلال آليات مراقبة دولية تضعها المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها. تقوم هذه الهيئات بمراجعة تقارير العراق المتعلقة بالاتفاقات الدولية، ولكن تأثيرها في الضغط على الحكومة العراقية لاستخدام هذه الالتزامات قد يكون محدوداً بسبب العوامل السياسية الداخلية.

ISSN: 2222-6583

على الرغم من التحديات المذكورة، يظل العراق عضواً نشطًا في العديد من المنظمات الدولية، ويسعى في العديد من الحالات للحصول على الدعم المالي والفني من هذه المنظمات لتحقيق أهداف في مجالات مثل التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان

يمكن أن تكون هذه التفاعلات فرصة لتحسين تنفيذ الاتفاقيات القانونية الدولية في العراق. في الواقع، تعكس الاتفاقيات القانونية الدولية في العراق التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيقها القانوني الدولي. على الرغم من وجود اتفاقية قانونية بموجب الدستور العراقي، فإن التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات يعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك التحديات الداخلية التي قد تؤثر على القدرة على الوفاء بالالتزامات

الخاتمة

تعتبر الحماية القانونية الدولية للتغيرات المناخية أمراً بالغ الأهمية في مواجهة التحديات البيئية التي تؤثر على كوكب الأرض. تزداد أهمية هذه الحماية مع تزايد الوعي العالمي بمخاطر تغير المناخ وتأثيراته السلبية على البشر والكائنات الحية والبيئة بشكل عام. تعد الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس من أبرز الآليات القانونية التي تهدف إلى تحقيق تعاون عالمي للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. بالرغم من الجهود المبذولة على المستوى الدولي، إلا أن هناك حاجة ملحة لتعزيز الالتزام من قبل الدول وتنفيذ السياسات البيئية الفعالة التي تضمن استدامة البيئة للأجيال القادمة. كما أن حماية البيئة لا تقتصر فقط على الاتفاقيات الدولية بل تتطلب تعاونا مستمراً بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمجتمعات المحلية لضمان الوصول إلى حلول شاملة ومستدامة.

في ختام بحثي هذا توصلت الى اهم الاستنتاجات وهي كالاتي:

الاستنتاجات :

١- لقد كانت الاجتماعات التي عقدت بشأن تغير المناخ محورية في تحقيق إجماع عالمي بين مختلف الأطراف حول قضية تتطلب حلولا جماعية من الجميع. ورغم أن التقدم الذي تحقق في هذا المجال أقل بكثير من المطلوب، فإن هذه الجهود الطموحة، التي تتناسب مع حجم التحدي الذي نواجهه، نجحت في جمع الدول المختلفة، التي تختلف ظروفها، للعمل معا نحو هدف مشترك.

٢ على الرغم من أن المفاوضات الدولية لم تثمر دائما عن التوصل إلى اتفاقات قابلة للتنفيذ، إلا أن التجارب السابقة أثبتت أن المؤتمرات الدولية قد لا تحقق نجاحات فورية. ومع ذلك، يمكن أن تشكل هذه المؤتمرات أرضية مناسبة للتوصل إلى اتفاقات لاحقة، حيث تقدم منصة للنقاش وتبادل الأفكار التي قد تقود إلى حلول فعالة في المستقبل.

ISSN: 2222-6583

٣ بالرغم من الجهود الدولية المبذولة لحماية البيئة، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في معالجة القضايا البيئية بشكل حقيقي. يعود ذلك إلى وجود عدة عوامل هامة تؤثر بشكل كبير على التدابير والإجراءات الرامية لحماية البيئة. تتضمن هذه العوامل السياسية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل الأخلاقية والوعي البيئي، التي تفرض تحديات على تحقيق نتائج فعالة في هذا المجال.

٤- أهمية دعم الجهود الوطنية والاجنبية من أجل تعبئة كل الطاقات العلمية والمؤسساتية من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بالحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية. وأصبح التضامن الدولي والإنصاف وتقاسم المسؤوليات ضرورة ملحة لبلورة وتفعيل التدابير الملائمة التي يتعين اتخاذها لمواجهة تغير المناخ

٥- أهمية الجهود المباشرة والغير مباشرة الوطنية منها والأجنبية في معالجة تاثيرات المناخ.

المصادر :

كتب :

١. د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ٢٠٢١م.

٢. سالمة طارق عبد الكريم، باحثة الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٠ بيروت

٣. سعيد سالم جويلي، مسؤول الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢

٤. سهير إبراهيم، مسؤول الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٤.

٥. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي، الماضي والحاضر والمستقبل، منشورات الحلبي الحقوقية، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٩م

٦. محمد عادل عسكر، القانون البيئي الدولي، منشورات الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٣

٧. معين حداد، التغير المناخي العالمي ودوره في التغير المناخي الدولي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢

مقالات :

ISSN: 2222-6583

١. أحمد أبو الوفاء، الحماية الدولية للبيئة من التلوث مع إشارة لبعض التقدم الحديث، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية، القاهرة، ١٩٩٣

٢. إنجي أحمد عبد الغني، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، جامعة بني سويف، ٢٠١٩، المجلد ٣، العدد ٤

٣. قاسي، حماية النزح البيئي بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، ٢٠١٤

٤. بشير جمعة عبد الجبار الكبيسي، الحد من تغير المناخ باستخدام الآليات المرنة التي نص عليها بروتوكول كيوتو، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول.

٥. التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠م، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، ٢٠١١.

٦. جمال سند السويدي "تقديم" وآخرون التغير المناخي ومستقبل المياه، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠١٨م

٧. حصة عبد العزيز المبارك وزكية راضي الحاجي، تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الافقية في محافظة الاحصاء "دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، العدد ٢، ٢٠١٩.

٨. حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ٨، ٢٠٢٠م.

٩. زكية بلهول، العدالة المناخية ، مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة، العدد ٢, سبتمبر ٢٠١٧م.

١٠ سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية لالقتصاد الزراعي، يونيو ٢٠١٥م.

١١. شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية ، مجلة رؤى استراتيجية، ٣, ٢٠١٢د

١٢. عباس غالي الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد ٢, ٢٠١٤.

١٣. عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية : جديد للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية – آفاق – تحديات "، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة ٢٠١٧م.

ISSN: 2222-6583

١٤. فتحية ليتيم, مداخلة بعنوان استراتيجية الاتحاد الدولي لمكافحة تغير المناخ الملتقى الوطني حول حماية البيئة جامعة سكيكدة كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٣.

١٥. محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، العدد ١٢, ٢٠١٧.

١٦. ندى عاشور عبد الظاهر التغيرات المناخية واثارها على مصر, مجلة أسيوط للدراسات البيئية, مصر, ٢٠١٥.

١٧. نرمين السعدني, بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ, مجلة السياسة الدولية, العد ١٤٥, الجزائر, ٢٠٠١.

ثالثا : روابط

١. سكاي نيوز, الأمم المتحدة تحدد سبيل الخلاص من ازمة التغير المناخي, سكاي نيوز ٢٠١٩ للمزيد الاطلاع على الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/1285230